البحوث والدراسات

حق الطفل السعودي في الالتحاق برياض الأطفال في ضوء جهود الدولة ووعي المجتمع

د نوف بنت ناصر التميمي
الأستاذ المساعد في أصول التربية
كلية التربية – جامعة سلمان بن عبدالعزيز، المملكة العربية السعودية

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن أهم التحديات التي تقف أمام الطفل السعودي، وتمنعه من حصوله على حقه في الالتحاق برياض الأطفال، وذلك من خلال الكشف عن جهود الدولة في التوسع في رياض الأطفال من خلال تحليل خطط التنمية، والتعرف على مدى وعي المجتمع السعودي بأهمية مرحلة رياض الأطفال.

وخلصت الدراسة إلى وجود تأخر ملحوظ في بدء الاهتمام بمرحلة رياض الأطفال، وعلى رغم التحسن الملحوظ الذي أظهرته خطط التنمية الأخيرة فإن تلك الجهود ظلت بعيدة جداً عن تحقيق الطموحات. كما كشفت الدراسة عن حاجة المجتمع لنشر الوعي بأهمية رياض الأطفال على المستوى الرسمي والشعبي.

The Right of Saudi Child to Enroll in Kindergarten in the Light of the State Efforts and Community Awareness

Nouf Nasser Al-Tamimi
Assistant Professor in Education Foundations
Faculty of Education – Salman bin Abdul-Aziz University, KSA

Abstract

This study aims at revealing the most significant challenges that confront Saudi child and prevent him from obtaining his right of enrollment in kindergarten, through the analysis of the state's efforts concerning the expansion of kindergartens in Saudi development plans, and knowing the extent of Saudi society's awareness of the importance of kindergarten.

The study showed a significant delay in the kindergarten care, and despite the marked improvement in the recent development plans, these efforts have fallen short from achieving the ambitions. The study also revealed the need for the community to raise awareness of the importance of kindergarten on both official and popular levels.

مقدمة:

احتلت قضية حقوق الإنسان موقعاً مهماً في خارطة الاهتمامات الدولية، وغدت من أهم القضايا التي تفرض نفسها عالميا لتصبح قضية المجتمعات أفراداً ومؤسسات، والتي تتداولها أغلب المنتديات والمؤتمرات الدولية في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية والتربوية والاجتماعية والصحية. نتج عن هذا الاهتمام توقيع اغلب دول العالم على العديد من المواثيق والالتزامات الدولية التي تكفل للإنسان كرامته وقيمته وحقه في الحياة الكريمة.

ولأن مرحلة الطفولة في حياة الإنسان هي الحلقة الأضعف في مراحل حياته كلها كان الطفل هو الأجدر بالحماية، والأولى بالرعاية وكفالة الحقوق من غيره من الفئات العمرية الأخرى. من هذا المنطلق، تعهدت 193 دولة بالالتزام باتفاقية حقوق الطفل، والتي تعد الصّك القانوني الدولي الذي يلزم تلك الدول بالاعتراف بحقوق الطفل واتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأمين تلك الحقوق باعتبارها مسؤولة عن ذلك أمام المجتمع الدولي (اليونيسيف، 1989).

في ظل تلك التوجهات أصبحت مرحلة الطفولة المبكرة أكثر أهمية من أي وقت مضى، في دائرة الضوء العالمية، حيث تنامي الاهتمام بالأطفال في المشهد العالمي، وحققت كثير من الدول تقدماً في هذا المضمار من خلال إعادة النظر في واقعها وسياساتها وخططها واتجاهها، ومن خلال التشريعات والأنظمة التي تركز على حق الأطفال في الحياة الكريمة بما يكفل رعايتهم ونماءهم من النواحي الصحية والنفسية والاجتماعية والتربوية. بل غدت أهمية تعزيز الجودة في حياة الأطفال من الأولويات التي ينبغي التركيز عليها، إذ يتفق في ذلك المهتمون وأصحاب القرار، ويظهر ذلك في القرارات السياسية وبرامج التطوير (Maguelr, 2007).

ولعل من تعزيز الجودة في حياة الطفل العمل على توفير فرص الالتحاق بالتعليم ما قبل المدرسي، (رياض الأطفال) لجميع الأطفال؛ حيث أصبح الاهتمام المبكر بالطفل ورعايته وبناء المهارات والقدرات غير التقليدية له من متطلبات العمل الجاد والمستمر لتلبية احتياجات إنسان ومجتمع القرن الواحد والعشرين، ولتحقيق التنمية المستدامة؛ حيث تشكل أفضل استثمار للموارد البشرية للمجتمعات. وإيماناً بأهمية مرحلة رياض الأطفال لصلاح الأفراد ولتقدم المجتمعات تتابعت الخُطى الجادة والطموحة باتخاذ القرارات السياسية لنشر هذا النوع من التعليم والقيام بالمشاريع التطويرية على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي (الإيسيسكو، 2004).

وتفيد التقارير العالمية في هذا الصدد (اليونسكو، 2009)، أن نسب القيد الإجمالية في التعليم ما قبل الابتدائي بلغت 79 % في البلدان المتقدمة في عام 2006، بينما ظلت العديد من الدول خاصة في البلدان الفقيرة والنامية تسير ببطء نحو الوفاء بالتزاماتها في هذا السياق، حيث تقف وبدرجات متفاوتة بعيدة من تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص للأطفال في التعليم ما قبل المدرسي، حيث بلغت نسبة القيد في البلدان النامية في المتوسط 36 %، أما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فقد انخفض هذا المتوسط إلى 14 %. وتأتي أغلب

الدول العربية بين تلك الدول حيث تقدم خدمات متواضعة؛ إذ بلغ المعدل العام لنسبة الأطفال العرب الملتحقين برياض الأطفال في حدود 18 % من الفئة العمرية المماثلة من السكان.

مشكلة الدراسة:

نتوقع اليوم من المملكة العربية السعودية كدولة تتمتع بالعديد من المقومات الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تؤهلها لتكون مع دول العالم المتقدمة في هذا المضمار، أن تنافس عالمياً أو على الأقل إقليمياً في تحقيق تقدم في نسبة الفرص المتاحة للأطفال في التعليم ما قبل المدرسي. ومع ذلك، وكما أشار التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (اليونسكو، 2009) فإن السعودية تصنف مع أقل الدول العربية تقدماً في هذا المضمار، بل تشير خطة التنمية التاسعة (الأخيرة) للدولة أن نسبة الأطفال السعوديين الملتحقين برياض الأطفال إلى الفئة العمرية المماثلة من السكان لا تزال 10 % تقريباً، وهي أقل بكثير من المعدل العام في الدول العربية وفي أفريقيا.

فالتحدي الأكبر الذي يواجه رياض الأطفال في السعودية هو ازدواجية المشكلة، فمن جهة هناك ضعف في إقبال المجتمع على إلحاق أطفالهم برياض الأطفال، ومن جهة أخرى هناك ضعف في إمكانات استيعاب الطلب على الرغم من محدوديته، مما يتطلب مساعي استثنائية لمعالجة هذه الإشكاليات (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 1432/31هـ 1436/35هـ). وهذا ينبئ بوجود مشكلة كبيرة تواجه السعودية قد تتفاقم مع مرور الزمن، لاسيما ونحن نعيش في عصر المعلوماتية الذي يحمل في طياته مضامين جديدة تتطلب بناء إنسان جديد قادر على التوافق مع متطلبات عصره المتغير. وفي الوقت نفسه فإن ذلك التحدي يقود إلى تساؤلات مهمة عن حجم الجهود المبذولة لتوفير فرص الالتحاق برياض الأطفال، وعن مساحة الوعي على المستوى الرسمي والشعبي بأهمية التعليم المبكر للأطفال قبل سن المدرسة في المملكة العربية السعودية، باعتباره حقاً للطفل أولاً ولأنه ثانياً يشكل عائداً استثمارياً في غاية الأهمية على المدى البعيد للوطن بأكمله.

وتأتي هذه الدراسة كمحاولة علمية للإجابة عن تلك التساؤلات، وتقصي مشكلة تدني مستوى الالتحاق برياض الأطفال في السعودية بأبعادها وتأثيراتها السلبية على المدى البعيد والقريب، حيث تبرز أهمية ردم الفجوة بين الواقع الذي يشهده التعليم ما قبل المدرسي في المملكة العربية السعودية، وبين طموح الدولة والمجتمع في تحقيق هذا الحق لكل طفل من خلال تعميمه.

أسئلة الدراسة:

ومما تقدم يمكن صياغة إشكالية الدراسة بالسؤال الآتي:

ما المعوقات التي تقف أمام حصول الطفل السعودي على حقه في الالتحاق برياض الأطفال؟

ويتفرع منه الأسئلة الآتية:

- ما الجهود التي بذلت في خطط التنمية في سبيل التوسع في مرحلة رياض الأطفال؟

- هل تختلف نسبة الأطفال الملتحقين برياض الأطفال باختلاف متغيرات الدراسة (تعليم ولي الأمر، تعليم الأم، عمل الأم، مستوى دخل الأسرة)؟
- هل تختلف نسبة الأطفال الملتحقين برياض الأطفال في المدينة عنها في القرية (المراكز)؟
- هل هناك فروق دالة إحصائياً في مستوى الوعي بأهمية مرحلة رياض الأطفال بين الأسر التي ألحقت، وتلك التي لم تلحق أطفالها برياض الأطفال؟
- ما الأسباب الرئيسية التي شجعت الأسر على إلحاق أطفالهم برياض الأطفال؟
- ما أهم التحديات (المشكلات والمعوقات) التي قد تقف وراء عزوف بعض الأسر عن إلحاق أطفالهم برياض الأطفال من وجهة نظرهم؟

أهداف الدراسة:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. الكشف عن أهم المعوقات التي تقف أمام حق الطفل السعودي في الالتحاق برياض الأطفال.
2. الكشف عن الجهود المبذولة في خطط التنمية للتوسع في رياض الأطفال.
3. الكشف عن مدى وعي المجتمع السعودي بأهمية مرحلة رياض الأطفال.
4. التعرف على الأسباب الرئيسية التي تشجع الأسر على إلحاق أطفالهم برياض الأطفال.
5. الوقوف على أهم التحديات (المشكلات والمعوقات) التي قد تقف وراء عزوف بعض الأسر عن إلحاق أطفالهم برياض الأطفال.
6. تقديم بعض التوصيات التي يمكن أن تساهم في تحسين واقع رياض الأطفال، وتحقيق، تطلعات المجتمع السعودي في التوسع في رياض الأطفال.

أهمية الدراسة:

يكتسب البحث أهميته من خلال ما يلي:

- أهمية رياض الأطفال، حيث تعتمد على قطاع رياض الأطفال خطط وبرامج التنمية إلى حد كبير، وكلما توافرت لهذا القطاع المقومات الأساسية السليمة، تزايد تأثيرها الإيجابي على دوره المستقبلي في الأبعاد الثقافية والسياسية والاقتصادية والتربوية والأمنية والاجتماعية.
- ندرة البحوث والدراسات التي تتناول رياض الأطفال في المملكة العربية السعودية عموماً، ووعي المجتمع بأهميته والتحديات التي تواجه تعميمه على وجه الخصوص.
- يعد البحث الحالي محاولة علمية لمساندة صناع القرار والقائمين على التربية والتعليم وكل المهتمين على الاعتماد في قراراتهم وفق رؤية جلية ترسم الواقع وتحدد ملامحه.

- قد يسهم البحث الحالي في تحديد أبرز التحديات التي تواجه رياض الأطفال، ومن ثم يمكن أن يستفيد منها المسؤولون وصناع القرار في إيجاد حلول لها، والتغلب عليها.

منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف ويحلل الظاهرة، ويتناول أبعادها المختلفة وصولاً إلى تقويمها وعلاجها، حيث اشتمل البحث على جانبين:

- الجانب النظري، والذي تم فيه استعراض وتحليل الأدبيات ذات العلاقة بموضوع البحث. كما اعتمدت الباحثة على تحليل مضمون خطط التنمية في المملكة العربية السعودية من أجل الكشف عن الجهود المبذولة في التوسع في رياض الأطفال، حيث تم تتبع خطط التنمية للدولة في كل ما يتعلق برياض الأطفال وتطوراته والقضايا والتحديات، وإستراتيجيات التنمية المتعلقة بالتعليم ما قبل المدرسي من خطة التنمية الأولى (1970 – 1975) إلى خطة التنمية التاسعة (الحالية) (2010–2014).
- الجانب الميداني حيث أجريت دراسة ميدانية خلال الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي 1431–1430هـ للكشف عن وعي المجتمع السعودي ببعض القضايا المتعلقة برياض الأطفال والوقوف على أبرز المعوقات التي تقف حائلاً أمام حصول الأطفال في السعودية على حقهم في الالتحاق برياض الأطفال.

أدوات الدراسة:

تم جمع البيانات فيها من خلال الاستعانة بعدد من الأدوات:

- مقابلات جماعية مع بعض الخبيرات التربويات (مشرفات ومديرات، ومعلمات) في رياض الأطفال في محافظة الخرج حول بعض المحاور المهمة للدراسة، والتي ستساهم نتائجها في بناء عناصر الاستبانة.
- استبانة لأولياء أمور طالبات الصف الأول في المدارس الابتدائية في محافظة الخرج، لم يكن الهدف منها مسحياً بقدر ما كان الهدف استكمال الصورة عن واقع رياض الأطفال، ووعي المجتمع بأهميته، والاطلاع على نماذج وآراء يمكن أن تسهم في إيضاح أبرز المعوقات التي تواجه تعميمه.

مصطلحات الدراسة:

حقوق الطفل:

من المهم تعريف الطفل قبل معرفة حقوقه، حيث تنص المادة الأولى من اتفاقية حقوق الطفل (1989) على أن الطفل هو "كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه".

http://www.unicef.org/arabic/crc/files/crcarabic.pdf. ونعني بالطفل في هذه الدراسة تحديداً: «الطفل قبل سن المدرسة، والذي يبلغ من العمر من 3 – 6 سنوات».

أما الحق في اللغة فهو: «نقيض الباطل، وجمعه حقوق وحقاق» (ابن منظور، 1413هـ، 3: 255)، وفي الاصطلاح عند أهل الفقه والتشريع والقانون ما أورده الزرقا (1998، 3: 9 – 10)، حيث يرى أن الحقوق (هي مجموعة القواعد والنصوص التشريعية التي تنظم على سبيل الإلزام علائق الناس من حيث الأشخاص والأموال). أما مفهوم «حقوق الإنسان» في القانون الدولي هو (مجموعة من القواعد والنصوص التي تهدف للوصول إلى المستوى المشترك في توطيد احترام الإنسان وتحقيق الحرية والعدل والسلام في العالم) (زمزمي، 1424هـ:21). ونعني بحقوق الطفل في هذه الدراسة: (مجموعة من المطالب الثابتة الواجبة للطفل والملزمة لغيره، والتي لا تتحقق الحياة الكريمة للطفل إلا بها، وبها تتحقق التنمية الكاملة للفرد والمجتمع).

حق الطفل في التعليم:

نصت المادة السادسة والعشرون من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) على أن الحق في التعليم يعني أن: (لكل شخص الحق في التعلم، ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان، وأن يكون التعليم الأولي إلزامياً، وينبغي أن يعمم التعليم الفني والمهني، وأن ييسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع، وعلى أساس الكفاءة، يجب أن تهدف التربية إلى إنماء شخصية الإنسان إنماء كاملاً، وإلى تعزيز احترام الإنسان والحريات الأساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية، وإلى زيادة مجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام، للآباء الحق الأول في اختيار نوع تربية أولادهم). http://www.un.org/ar/documents/udhr/

وتُعْنَى الدراسة الحالية بحق الطفل في التربية والتعليم: (حق كل طفل بتلقي القدر الكافي من التربية والتعليم الذي يستهدف تنمية شخصيته ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها، ويسهم في إعداده ليكون فاعلاً في تنمية مجتمعه، وحقه في أن يتمتع مع غيره من المواطنين بفرصة متساوية دون تمييز بسبب الثروة أو الأصل الاجتماعي أو الجنس أو غيرها).

ونعني بحق الطفل في التربية والتعليم ما قبل المدرسية: (حق كل طفل بتلقي التربية الموجهة قبل سن المدرسة، والتي تستهدف تنمية شخصيته ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها، وإعداده ليكون فاعلاً في تنمية مجتمعه، وان يتمتع مع غيره من الأطفال بفرص متساوية دون تمييز بسبب الثروة أو الأصل الاجتماعي أو الجنس، أو غيرها).

رياض الأطفال:

رياض الأطفال جمع روضة، ونعني بها في هذه الدراسة، وكما وردت في لائحة تنظيم العمل الداخلي برياض الأطفال في المملكة العربية السعودية (وزارة المعارف، 2002: 1): (هي مؤسسة تربوية اجتماعية تقوم على رعاية الأطفال في السنوات الثلاث (3 – 6) التي تسبق دخولهم المرحلة الابتدائية، ويشمل اهتمامها نواحي نموهم المختلفة من لغوية وبدنية واجتماعية ونفسية وإدراكية وانفعالية وغيرها، هادفة إلى توفير أفضل الظروف

التـي تمكن من النمو السـليم المتوازن في هذه النواحي، وذلك بتقديم برنامج يشـمل اللعب والتسلية والتعليم).

الأبعاد المجتمعية المؤثرة في تنامي الوعي بحق الأطفال في رياض الأطفال:

1. البعد التربوي والنفسي:

أكدت العديد من البحوث والدراسات العلمية المهتمة بالطفل (نورالدين، جاد، عبدالحميد، 1999م، الدويبي، 2004، إبراهيم وسعيد، 2009 ؛ COFY 2009: Skalar, 2010) أن مرحلة الطفولة المبكرة مرحلة تكوينية حاسمة في حياة الإنسان، إذ تعتبر السنوات الأولى من عمر الإنسـان من أهـم وأخطر مراحل حياته عموماً، وأكثرها تأثيراً في بناء شـخصيته. وتعد هذه المرحلة المرتكز الأساسـي لنمو الطفل جسـدياً ونفسياً ومعرفياً واجتماعياً، حيث يبدأ فيها الأساس الذي يقوم عليه تكوين مفهوم الذات، ويكتسب فيها الطفل عاداته السلوكية، وينمي علاقاته بالوسـط الذي يعيش فيه، كما أن النمو العقلي يتم خلال السـنوات الخمس الأولى من عمره (الدويبي، 2004).

لقد أثبتت العديد من الدراسـات المتخصصة أن مرحلة رياض الأطفال ليست مرحلة ذات فاعلية قوية في تقليل الفجوة بين المنزل والمدرسة فحسب، بل إن تأثيرها القوي يتعدى إلى نجاح التلميذ في مراحل التعليم التالية، فهي تحسـن مسـتواه وتحصيله الدراسي، وتدني نسبة الإعادة أو الخروج من سلم التعليم قبل الشهادة الثانوية (نورالدين وآخرون، 1999، الدويبي، 2004).

وإجمالاً، ووفقاً لما تقدم، يمكن القول إن لهذه المرحلة دوراً فعالاً في تشكيل شخصية الإنسان، بـل وفي تحديد الملامح الأساسـية لمسـتقبله، ممـا يؤكد ضرورة الاسـتفادة من هذه السـنوات لإيصـال نمـو الطفل إلى أقصى حد ممكـن، لأن إهمال ذلك قد يفوت عليـه وعلى المجتمع فرصة يصعب تعويضها (Samuelsson, & Kaga, 2008).

2. البعد الثقافي الاجتماعي:

من أهم المسـلمات التي يتفق عليها المسـلمون والمنصفون ممن سواهم (Shaw, 1936) أن الدين الإسـلامي يعد منهجـاً متكاملاً للحياة. وفيمـا يتعلق برعاية الطفولة فقد كان للإسـلام نظرتـه المتكاملة لها، فقد سـبق النظم والتشـريعات الدوليـة الحديثة في بيـان حقوق الطفل المختلفـة بأكثـر من أربعة عشـر قرنًا، وجـاءت تشـريعاته لتكفلها له (الخطيب والمنتشـري، 1425هـ). لقـد اهتـم الإسـلام بالطفل قبـل أن يخـرج للحياة حين حـث على تكوين الأسـرة والتخطيط لها، وأرشـد إلى حسـن اختيار الوالديـن، ثم كفل حقوقه فـي مختلف مراحل نموه ومنها حقه في الحياة الكريمة، وفي الانتساب لوالديه، والرضاعة، والحضانة، وحرم التمييز بـين الأطفـال بجميع صـوره، وضمن حق الطفل فـي الإرث، وأكد على الرحمة فـي التعامل مع الأطفال (العتيبي، 2008).

مـن جهة أخرى حدد الإسـلام الأفـراد والجهات المسـؤولة عن رعايتـه، وضمان حقوقه في القرآن والسـنة، ولعل حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما خير شـاهد، حيث روى أن رسـول الله صلى الله عليه وسـلم قال: (ألا كلكم راع وكلكم مسـؤول عن رعيته فالأمام

الذي على الناس راع وهو مسؤول عن رعيته والرجل راع على أهل بيته وهو مسؤول عن رعيته... ألا فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته) (البخاري، 1993).

وإذا كانت المواثيق الدولية التي اعتنت بالطفل تعد إسهاماً إنسانياً في حفظ حقوق أكثر فئات المجتمع ضعفاً فإن المواثيق تلك لم تلزم الدول والشعوب بالاعتراف بحقوق الطفل وضمانها إلا في عام 1989م (اليونيسيف، 1989). كما أنها – على رغم ادعائها العالمية – تتبنى فقط المنظور الغربي في التقنين للطفولة مع التجاهل التام للثقافات المختلفة، والمرجعيات الدينية المتعددة في جميع أنحاء العالم (حلمي، 2006). ولذلك ظهرت مؤخراً فكرة «ميثاق الطفل في الإسلام» حيث عهدت الأمانة العامة للمجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة إلى اللجنة الإسلامية للمرأة والطفل بإعداد الوثيقة البديلة لوثيقة الأمم المتحدة المعنونة «عالم جدير بالأطفال». ويعد هذا الميثاق أول ميثاق إسلامي لحقوق الطفل وواجبات المجتمع روعي في صياغته الاعتماد على المرجعية الإسلامية المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية، مع اتخاذ الكتابات التراثية والمعاصرة إضاءات لإبراز المبادئ المكونة لمواد الميثاق، وقد شارك في إعداده نخبه من علماء الشريعة والقانون والتربية والاجتماع (حلمي، 2006).

ولأن الاهتمام بتربية الطفل في مرحلة ما قبل المدرسة واجب وضرورة، فهي تزوده في سن مبكرة بالقيم والاتجاهات والمبادئ التي يؤمن بها مجتمعه (المجلس العربي للطفولة والتنمية، 1988)، فقد أتت المادة الخامسة والعشرون من «ميثاق الطفل في الإسلام» لتؤكد حق الطفل في تلقي تعليم متوازن ومتكامل يهدف إلى تنمية وعي الطفل بحقائق الوجود الكبرى: من خالق مدبر، وكون مسخر، وإنسان صاحب رسالة، وحياة ابتلاء في الدنيا تمهيداً لحياة جزاء في الآخرة كما يهدف إلى تنمية شخصية الطفل ومواهبه، وقدراته العقلية، والبدنية إلى أقصى إمكاناتها بما يمكنه من أداء رسالته في الحياة (حلمي، 2006).

وهذه الأهداف التي تعبر عن ثقافة الأمة وترسم ملامحها التي ترتضيها لنفسها وتحفظ لها هويتها، إن تركت للأسر وحدها قد لا يملك الكثير منها الوعي الكافي أو القدرة اللازمة لتحقيقها، خاصة في ظل التحول الذي طرأ على الشكل البنائي للأسرة من أسرة كبيرة ممتدة إلى أسرة صغيرة نووية، إضافة إلى انشغال الوالدين أو أحدهما بطلب الرزق، فينتج عن ذلك أفراد يفتقدون إلى التوازن وتعتريهم الاختلالات الثقافية، ومن ثمّ تفقدهم القوة والقدرة على أداء رسالتهم في الحياة.

بل إن ما يزيد التحاق الأطفال في التعليم المبكر أهمية، تعرض أطفالنا إلى ثقافات وافدة سواء عن طريق الإعلام أو العمالة الوافدة، والذي يشكل خطراً على هوية الطفل وثقافته. كما أنه مع اختلاف طبيعة العصر وتغيراته السريعة، لم تعد الأسر تمتلك القدرة على التعامل مع مشكلات الطفل سواء كانت مشكلات صحية، أو اجتماعية، أو انفعالية، خاصة وأن تلك المشكلات التي يعاني منها أبناؤهم غدت أكثر حدة من السابق (Weikart, 2000) وهذا يستدعي تداركه من خلال منهج تربوي موجه بطابع مؤسسي تتحقق فيه الوحدة والانسجام بين أبناء الوطن الواحد.

3. البعد الأمني:

يسهم الالتحاق برياض الأطفال في خلق الشخصية السوية، حيث تشير العديد من

البحوث إلى أن نسب الانحراف والإجرام وتعاطي المخدرات تقل بصورة ملحوظة بين المراهقين والشباب الذين سمحت لهم ظروفهم بالالتحاق برياض الأطفال خلال المرحلة الأولى من طفولتهم.

لقد أشار العتيبي (2007) إلى أن مؤسسة هاي سكوب البحثية التربوية (High/Scope) في أمريكا وجدت أن البالغين الذين نشأوا في أسر فقيرة، وسنحت لهم الفرصة للالتحاق ببرامج رياض أطفال ذات نوعية جيدة، عندما كانت أعمارهم ثلاث أو أربع سنوات، كانوا أقل جرائم من غيرهم.

4. البعد السياسي:

على الصعيد السياسي تعددت الجهود الدولية لبعض الدول والمؤسسات والهيئات والمنظمات الرامية إلى توفير حق الحياة الكريمة للطفل مرحلة سن التشريعات والقوانين والمعاهدات الدولية التي أفرزتها إرادة سياسية قوية، ودخلت مرحلة الضغوط والمتابعة للدول التي صادقت على تلك المعاهدات الدولية؛ إذ عدت من قبيل العهد الدولي الملزم، وكان من أبرز تلك الجهود:

1/4 البعد السياسي (المستوى الدولي):

إن المتتبع لتاريخ المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الطفل يلحظ تزايد الاهتمام العالمي بمرحلة ما قبل الابتدائي، فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948م الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وصادقت عليه دول العالم، نص على حق كل إنسان في التعليم. وفي عام 1959م صدر عن الجمعية ذاتها الإعلان العالمي لحقوق الطفل أكدت فيه شعوب الأمم المتحدة، من جديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الإنسان وقيمته. وقد نص المبدأ السابع من المبادئ التي دعا إليها الإعلان على حق الطفل في التعليم، وأن يكون مجانياً وإلزامياً على الأقل في مراحله الأولى، وأن يستهدف رفع ثقافة الطفل العامة وتمكينه من تنمية قواه وتفكيره الشخصي وشعوره بالمسؤولية الأدبية والاجتماعية وتعتبر مصلحة الطفل العليا هي المبدأ الذي يسترشد به المسؤولون عن تعليمه وتوجيهه، وفي طليعتهم والداه، ويسعى المجتمع كما تسعى السلطات العامة إلى تشجيع التمتع بهذا الحق.

وفي عام 1989 أكدت منظمة اليونيسيف أن «اتفاقية حقوق الطفل» تعتبر الصك القانوني الدولي الأول الملزم للدول الأطراف من ناحية قانونية، حيث أقرّ زعماء العالم بحاجة أطفال العالم إلى اتفاقية خاصة بهم، ولضمان اعتراف العالم بحقوقهم. وبموافقتها على الالتزام (بتصديقها على هذا الصك أو الانضمام إليه)، تكون الحكومات الوطنية قد ألزمت نفسها بحماية وضمان حقوق الأطفال، ووافقت على تحمل مسؤولية هذا الالتزام أمام المجتمع الدولي، وقد تم التصديق عليها حتى الآن من قبل 193 طرف. وتُلزم الاتفاقية الدول الأطراف بتطوير وتنفيذ جميع إجراءاتها وسياساتها على ضوء المصالح الفضلى للطفل. وقد حققت الاتفاقية القبول العالمي تقريباً، وتتلخص مبادئ الاتفاقية الأساسية الأربعة في: عدم التمييز؛ تضافر الجهود من أجل المصلحة الفضلى للطفل؛ والحق في

الحيـاة، والحق في البقاء، والحق في النماء؛ وحق احترام رأي الطفل. وكل حق من الحقوق التي تنص عليه الاتفاقية بوضوح، يتلازم بطبيعته مع الكرامة الإنسانية للطفل، وتطويره وتنميته المنسجمة معها. وتحمي الاتفاقية حقوق الأطفال عن طريق وضع المعايير الخاصة بالرعايـة الصحية والتعليـم والخدمات الاجتماعيـة والمدنية والقانونيـة المتعلقة بالطفل (اليونيسيف، 1989).

2/4 البعد السياسي (المستوى الإقليمي):

أما على المستوى الإقليمي فقد بذلت الحكومات والدول الإسلامية جهوداً متنامية للعناية بالطفولـة على مختلف المسـتويات، حيث اهتمـت بتنظيم مؤتمرات سـنوية تعنى بقضايا الطفولـة، واعتبرتها في سـلم أولوياتها. ومن أهم الجهود المبذولـة والقرارات المتخذة على الصعيد الإسلامي والعربي:

أولاً ـ إعلان الرباط (2005):

وقـد تم فيه التأكيد علـى احترام وضمان حقـوق كل الأطفال في المجتمعات الإسـلامية، وشدد على الالتزام بالمبادئ العامة لحقوق الطفل، ومن جملتها مراعاة مصالحه وحاجاته، والعمل على تفعيل حقه في المساواة والحياة والإنماء والمشاركة (الإيسيسكو، 2005).

ثانياً ـ إعلان الخرطوم (2009):

صـدر إعلان الخرطـوم (2009) في اختتـام المؤتمر الإسـلامي الثاني للـوزراء المكلفين بالطفولة بالعاصمة السودانية «الخرطوم» بمشاركة 36 دولة عربية وإسلامية، بالإضافة إلى المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم «أيسيسكو». وقد أكد على الالتزام بالمبادئ العامة لحقوق الطفل، وزيادة وعي الأطفال واليافعين المسلمين بقيم الإسلام، واتخاذ إجراءات سريعة من أجل تعزيز رفاه أطفالنا، ودعا الإعلان إلى اتخاذ التدابير اللازمة من أجل تسريع وتيـرة التقدم في مجـالات صحة الطفـل وتعليمه، وإيـلاء أولوية قصـوى للتعليم الجيد، والحرص علـى أن تعكس البرامج والمـواد التعليمية في مختلف المراحـل التعليمية مبادئ تعزيز حقوق الإنسـان والتأكيد على حق الطفل في توفير الأنشطة الترفيهية والترويحية، مما يمكن من الكشف عن قدرات الطفل وينمي ملكاته ويرسخ قيم الخير والجمال ويمكّنه من التفاعل مع الغير، ويملكه مهارات الحياة (الإيسيسكو،2009).

ثالثاً ـ إعلان طرابلس (2011):

وفي ختام المؤتمر الإسـلامي الثالث للـوزراء المكلفين بالطفولة «تعزيز التنمية: مواجهة تحـدي تنمية الطفولة المبكرة في العالم الإسـلامي» الذي أقيم فـي ليبيا عام (2011) صدر إعلان طرابلس الذي يهدف إلى الالتزام بعدد من التوجهات من أجل تسريع وتيرة النهوض بالطفولة المبكرة في العالم الإسلامي أهمها (الإيسيسكو، 2011):

- العمل على سن تشريعات ملزمة، ووضع إستراتيجيات وخطط وطنية ملموسة ذات إطار زمني محدد، وبرامج لتنمية الطفولة المبكرة، بما يكفل لها استمرارية الاستفادة

من خدمات الرعاية الاجتماعية والرعاية الصحية والتربية ما قبل المدرسية،

- الالتزام بتعزيز فرص الاستفادة لجميع الأطفال من التربية ما قبل المدرسية، وأن يتحقق في ذلك تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث، خاصة في الفقيرة في المدن والبوادي والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة،
- تأكيد حق الطفل في مرحلة التربية ما قبل المدرسية، والاستفادة من برامجها في إبراز قدراته وملكاته الإبداعية، وترسيخ القيم الفاضلة، وتأهيله للتفاعل مع الغير، واكتساب مهارات الحياة.

3/4 خطط العمل العربية للطفولة:

استناداً إلى ميثاق حقوق الطفل العربي التي تنص على تأكيد وكفالة حقه في التعليم المجاني والتربية في مرحلتي ما قبل المدرسة والتعليم الأساسي كحد أدنى، وبعد صدور اتفاقية حقوق الطفل (1989) تتابعت الجهود العربية الرامية لتحسين أوضاع الطفل العربي من خلال خطط عمل خطط عربية للطفولة تسترشد بها الدول العربية في بناء خططها.

ففي اجتماع رفيع المستوى عام (1992) صدرت الخطة العربية الأولى للطفولة، ثم صدر في اجتماع مناظر في عام (2001) مشروع خطة العمل العربية الثانية للطفولة (2004 –2015) والتي اعتبرت محطة أساسية تجدد من خلالها الدول العربية التزامها بتكريس منظومة حقوق الطفل وتفعيلها. وقد كان من أبرز أهداف هذه الخطة توسيع وتطوير مرحلة التعليم قبل المدرسي لتستوعب 50 % من الأطفال على الأقل بحلول عام 2010، و75 % منهم بحلول عام 2015 واعتبار مرحلة التعليم قبل المدرسي جزءاً من مراحل التعليم الرسمية بحلول عام 2015 وأن تكون لها خططها وميزانياتها وكوادرها (جامعة الدول العربية،2004).

5. البعد الاقتصادي:

لم يعد خفياً في العقود الأخيرة تنامي إيمان القيادات والشعوب بنظرية شولتز «رأس المال البشري» (Schultz, 1971)، والتي تقوم على افتراض أن التعليم يلعب دوراً أساسياً وفعالاً في تحسين القدرة الإنتاجية، وتؤكد أن التعليم لم يعد ينظر إليه على أنه خدمة استهلاكية تقدمها الدولة للمجتمع، بل هو عملية استثمار طويلة الأجل ومضمونة العائد. لقد أصبح التعليم في ظل هذه النظرية الأساس الذي ترتكز عليه التنمية البشرية، وصناعة تهدف إلى إنتاج القوى البشرية المدربة في قطاعات الحياة المختلفة ومجالات الإنتاج المتعددة، وهو بذلك له إسهاماته الحيوية في الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة (الصلوي، 2006).

فالتعليم يزيد من إنتاجية وكفاءة العمال عن طريق زيادة مخزونهم المعرفي والمهاري، وبه يتحقق النمو الاقتصادي السريع للمجتمعات، فقد أصبحت النفقات التعليمية شكلاً من أشكال الاستثمار تعمل على زيادة الناتج القومي للمجتمع، وتحسن دخل الفرد، وتتيح فرص للحراك

الوظيفي، وتفتح آفاقاً أوسع لهم في سوق العمل (Olaniyan & Okemakinde, 2008).

ولأن رياض الأطفال مرحلة تأسيسية تبنى عليها المراحل اللاحقة وتساهم بفعالية في قوة أو ضعف التعليم ومخرجاته، أصبح توفير التعليم المبكر لكل طفل وإلحاقه بسلم التعليم العام من أكثر الاتجاهات العالمية أهمية وانتشاراً، كما أن إهمال أو تأخير تنمية قدرات الطفل إلى بدايات متأخرة في حياته يعد أمراً مكلفاً للغاية يصعب معه التعويض (Woodhead, 2009).

وهكذا فإن من هذا البعد الاقتصادي والأبعاد المجتمعية الأخرى التربوية، والثقافية والاجتماعية، والسياسية، والأمنية، ينطلق أغلب المهتمين بقضايا الطفل والطفولة في إيمانهم بأهمية التربي الموجهة للطفل في سنوات عمره الأولى، بل يعتقدون أن ذلك حق للطفل أياً كان جنسه ولونه وانتماءاته إدراكا منهم لضرورة ذلك لحاضره ومستقبله،بل وحق للمجتمع الذي يرسم ذلك الطفل ملامح مستقبله، مما يتطلب من الأفراد والمؤسسات ذات العلاقة أن يتحملوا مسؤولياتهم تجاه ضمان حصوله على ذلك الحق على أن تتم تلك التربية الموجهة من خلال الالتحاق بمؤسسات تربوية متخصصة كرياض الأطفال.

رياض الأطفال في خطط التنمية السعودية:

كان من أهم أهداف الدراسة الحالية رصد وتحليل الجهود التي بذلت في التوسع في رياض الأطفال، والوقوف على حجم الاهتمام برياض الأطفال وتطوره في كل خطط التنمية في السعودية منذ الخطة الأولى وحتى الأخيرة (التاسعة)، والجزء التالي يقدم تصوراً عن التطورات التي مرت بها رياض الأطفال في تلك الخطط.

خطة التنمية الأولى (1970 - 1975) والثانية (1975 - 1980):

لم ترد أي إشارة صريحة لرياض الأطفال في خطة التنمية الأولى، حيث كانت بداية الاهتمام بهذه المرحلة في خطة التنمية الثانية للدولة (1395 – 1400هـ) (1975 –1980) والتي كان أحد أهدافها تعديل البرنامج القائم آنذاك لتحديد أفضل الوسائل فيما يتعلق باستمراره وتوسيعه ورعايته، حيث أوصت الخطة بإجراء دراسة في عام 1396 /1395هـ لنظام رياض الأطفال، على أن تقدم التوصيات الخاصة بالإجراءات الواجب اتخاذها عام 1397 /1398هـ (وزارة التخطيط، (1975–1980م).

خطة التنمية الثالثة (1980 - 1985) وخطة التنمية الرابعة (1985 - 1990):

كل ما ذكر عن رياض الأطفال في خطة التنمية الثالثة كان إشارة ضمنية في إحصاءات خطة التنمية الثالثة عند تحليل الوضع الراهن، بينما لم يرد أي ذكر لها في خطة التنمية الرابعة.

خطة التنمية الخامسة (1990 - 1995):

على الرغم مما أشارت إليه خطة التنمية الخامسة من أن هناك توسعاً في برامج رياض الأطفال شهدتها الخطة الرابعة، فإنّ الخطة الخامسة كانت هي بداية الاهتمام الحقيقي بمرحلة رياض الأطفال، حيث وضعت ولأول مرة ضمن القضايا الأساسية، وأفرد لها عنوان

مستقل (التعليم لما قبل المرحلة الابتدائية) كما أكدت الخطة على ضرورة التوسع في برامج رياض الأطفال من القطاع الحكومي والخاص لما له من أثر على مستوى تحصيل الطلاب في بداية المرحلة الابتدائية، وهو ما أثبتته العديد من الدراسات التربوية.

خطة التنمية السادسة (1995 - 2000):

لقد كان "التعليم ما قبل المرحلة الابتدائية" من أبرز القضايا التي ناقشتها خطة التنمية السادسة عند تحليلها لبيانات الوضع الراهن، إذ أكدت الخطة أهمية هذه المرحلة لتهيئة الطفل لدوره في الحياة المدرسية حيث تخرجه من التنشئة المركزية داخل أسرته إلى آفاق أرحب، ولأثر هذه المرحلة على مستوى تحصيله عند الالتحاق بالصف الأول الابتدائي.

وكان من السياسات التي تضمنتها الخطة ضرورة الاستمرار في التوسع في برامج التعليم ما قبل المرحلة الابتدائية عن طريق تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في ذلك، إضافة إلى إلحاق فصول الحضانة ورياض الأطفال بالمدارس.

خطة التنمية السابعة (2000 - 2005):

نصت خطة التنمية السابعة في تحليلها للوضع الراهن على أن عدد الملتحقين بمرحلة الحضانة ورياض الأطفال ما زال محدوداً على رغم أهمية هذه المرحلة للتهيئة المبكرة للطفل وتعويده على الجو المدرسي، وأشارت الخطة إلى ضرورة تكثيف برامج توعية المواطنين بأهمية هذه المرحلة لأطفالهم، وتشجيع القطاع الخاص بالإسهام في هذا المجال. وكما هو الحال في خطة التنمية السادسة كان التوسع في برامج التعليم لمرحلة الحضانة ورياض الأطفال، وتشجيع القطاع الخاص للإسهام في افتتاح دور للحضانة والتوسع فيها من أبرز السياسات المتعلقة بهذا الجانب.

خطة التنمية الثامنة (2005 - 2010):

أما خطة التنمية الثامنة في تحليلها للوضع الراهن فقد أشارت إلى الدور المهم والمتنامي الذي يؤديه القطاع الخاص في توفير الفرص لرياض الأطفال، والذي شهدته الخطة السابعة، إذ بلغت نسبة طلاب التعليم العام بمراحله كلها في عام 1423/1424هـ في المدارس الأهلية (7.5 %) من إجمالي عددهم بالمملكة كانت نسبة رياض الأطفال (47.6) والموضحة في الجدول رقم (1). كما أشارت إلى عدد من الإجراءات في تطوير أجهزة التعليم كان نصيب رياض الأطفال منها اعتماد مرحلة رياض الأطفال كمرحلة مستقلة بمبانيها وفصولها عن مراحل التعليم الأخرى، وذلك بناء على الأمر السامي رقم (7 /ب/ 5388) وتاريخ 3/3/1423هـ (2002).

جدول (1) توزيع عدد الطلاب في مرحلة رياض الأطفال في القطاعين الحكومي والأهلي

القطاع	عدد الطلاب في مرحلة رياض الأطفال (ألف)	الإجمالي (ألف)	النسبة
القطاع الحكومي	49.4	94.3	52.4
القطاع الخاص	44.9		47.6

بتصرف من خطة التنمية الثامنة.

لقد كانت معدلات الالتحاق برياض الأطفال أحد أهم التحديات التي نصت عليها خطة التنمية الثامنة التي أشارت إلى أنه ينبغي لمعالجة هذه القضية العمل في اتجاهين:

- توفير مدارس رياض الأطفال في جميع المناطق والمحافظات والمراكز.
- وتكثيف برامج التوعية والإرشاد الأسري بأهمية الانخراط في هذه المرحلة.

وفي ضوء التحديات التي تواجه التعليم في توفير الطاقة الاستيعابية للأفواج المتوقع التحاقها خاصة في مرحلة رياض الأطفال أشارت الخطة الثامنة إلى أنه على الرغم من تنامي دور القطاع الخاص فإنّ هذا الدور لا يزال دون المستوى المأمول، حيث أكدت أنه ينبغي أن يقوم بدور أكبر في هذا المجال، كما هو الحال في العديد من الدول المتقدمة والنامية.

وأكدت الخطة على التنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية لتكثيف برامج توعية الأسرة وإرشادها في شئون الأمومة والطفولة والتعليم المبكر، وكان من أهم أهدافها استيعاب ما نسبته (20 %) من الفئة العمرية (4 – 6) سنوات في مرحلة رياض الأطفال.

خطة التنمية التاسعة (2010 - 2014):

بنظرة تحليلية لخطة التنمية التاسعة يتبين بوضوح تزايد الاهتمام بالتوسع في رياض الأطفال، يظهر ذلك بدءاً بتحليل الوضع الراهن وانتهاء بالسياسات والأهداف، وربما يعود ذلك إلى التوجيه الصريح من القيادات العليا في الدولة للقائمين على هذه المرحلة، حيث، وكما أشارت الخطة، قضى التوجيه السامي رقم (7/ب/ 5388) وتاريخ 1423/3/23هـ (2002) لوزارة التربية والتعليم بوضع خطة وبرنامج زمني يعتمد في خطة التنمية للدولة، يهدف إلى التوسع التدريجي في إنشاء رياض الأطفال في عموم أنحاء المملكة مع الاستفادة من القطاع الخاص (التعليم الأهلي) في تحقيق هذا الهدف كما نص التوجيه السامي على أهمية بناء مناهج تربوية فاعلة لرياض الأطفال.

وشهدت الخطة الثامنة أيضاً صدور قرار مجلس الوزراء بشأن زيادة فرص عمل المرأة في المجالات التي تناسبها في الأجهزة الحكومية، والذي تضمن التأكيد على الإسراع في جعل رياض الأطفال جزءًا لا يتجزأ من مسار التعليم، وقصر التوظيف فيه على العناصر النسائية. كان من أهم نتائجه هذا الاهتمام الملحوظ، وكما أشارت خطة التنمية التاسعة ارتفاع عدد الأطفال الملتحقين برياض الأطفال من 96.1 ألف طفل في عام (2004) إلى 103.1 ألف طفل في عام (2008)، وبمعدل نمو سنوي متوسط (1.8) والذي يوضحه جدول رقم (2):

جدول (2) التطور الفعلي في مرحلة رياض الأطفال التي شهدته خطة التنمية الثامنة (حتى العام الرابع)

	(2004)	(2008)	معدل النمو السنوي المتوسط (%)
رياض الأطفال	1396	1472	1.3
فصول	5514	6568	4.5
الأطفال المقيدون	96073	103125	1.8
معلمات	10049	10184	0.3

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

لقد ظلت الرعاية التربوية للطفولة المبكرة من أبرز القضايا والتحديات التي نصت عليها الخطة التاسعة، حيث أشارت إلى الاهتمام العالمي المتنامي بتطوير الرعاية للطفولة المبكرة وتوسيعها والتي تهدف إلى تعزيز رفاهية الأطفال في سنوات أعمارهم المبكرة، وترجمته إلى برامج تعنى بتطوير مختلف الجوانب في حياتهم.

وعلى الرغم مما أولته المملكة من اهتمام ، خاصة فيما يتعلق بالجوانب الصحية والتعليمية إلا أنه وكما أشارت الخطة، فإن هناك جانبًا يتعلق بالرعاية التربوية للطفولة المبكرة لا يزال بحاجة إلى دعم فنسبة الأطفال السعوديين الملتحقين برياض الأطفال إلى الفئة العمرية المماثلة من السكان لا تزال 10 % تقريباً بينما المعدل العام للدول العربية في حدود 18 %. ولا يزال العديد من رياض الأطفال الحكومية ملحقة بالمدارس الابتدائية، مما يؤدي إلى ضعف الإمكانات الاستيعابية للأطفال. ولعل التحدي الأكبر هنا هو ما أشارت إليه الخطة من ازدواجية المشكلة، فمن جهة هناك ضعف في الطلب، وفي الوقت نفسه ضعف في إمكانات توسيع الطلب واستيعابه، مما يتطلب مساعي استثنائية لمعالجة هذه الإشكاليات.

وقد أوصت الخطة بتغيير النظرة السائدة حول رياض الأطفال لكونها استثماراً له مردود اقتصادي واجتماعي على المدى البعيد. كما أكدت ضرورة أن تشكل رياض الأطفال الأساس في البرامج التي تقدمه الدولة لتنمية المهارات المعرفية واللغوية للأطفال الصغار (دون السن المدرسي)، وتعزيزها بحيث تكمل رياض الأطفال الرعاية التي يتلقاها الأطفال في المنزل بشكل مبرمج وعلمي. وأوضحت الخطة أن تنفيذ برنامج رائد لتوفير فرص إضافية لالتحاق الأطفال برياض الأطفال يتطلب الآتي:

- مخصصات مالية كافية لغرض توفير المباني والأجهزة لتكامل العملية التربوية.
- توفير الطاقات التعليمية المؤهلة والمدربة.
- توفير المناهج التربوية الخاصة بالمرحلة.
- أن يكون هناك دور فاعل للقطاع الخاص والجمعيات الخيرية في تحقيق هذا التوسع، ووضوح كاف لآليات الدعم والتحفيز من قبل الدولة لتفعيل هذه المشاركة.

لقد كان من أبرز ما نصت عليه خطة التنمية التاسعة الرعاية التربوية للطفولة المبكرة، وتهيئة الأطفال للدخول إلى التعليم العام، وتوفير الفرص وتحسين معدلات رياض الأطفال، وتعزيز دور التعليم الأهلي، حيث هدفت خطة التنمية التاسعة إلى التوسع في رياض الأطفال لضمان استيعاب (16 %) من العمر المماثل في رياض الأطفال قبل نهاية سنوات الخطة التاسعة، وكما أشارت الخطة فإنه يتطلب الآتي:

- مباني منفصلة لرياض الأطفال عن مدارس المرحلة الابتدائية.
- توفير التدريب لجميع معلمات رياض الأطفال وإداريات.
- تطوير حزمة من الآليات لتحفيز وتشجيع التوسع في رياض الأطفال الأهلية.

أهم ما تم استخلاصه من تحليل خطط التنمية:

النظرة التحليلية المتعمقة لخطط التنمية تكشف بوضوح عن تباين فيها من حيث حجم الاهتمام برياض الأطفال. وإجمالاً يمكن القول إن خطط التنمية السبعة الأولى لم تأخذ فيها مرحلة رياض الأطفال حقها من الاهتمام؛ إذ نجد أن اثنتين منها (الأولى والرابعة) قد خلت تماماً من أي ذكر لرياض الأطفال، وكل ما ورد في الخطة الثانية أنه كان من أهدافها تعديل البرنامج القائم آنذاك لتحديد أفضل الوسائل فيما يتعلق باستمراره وتوسيعه ورعايته، حيث أوصت بإجراء دراسة لنظام رياض الأطفال على أن تقدم التوصيات الخاصة بالإجراءات الواجب اتخاذها عام 1397 / 98هـ ومع ذلك لم يرد في الخطة الثالثة سوى إشارة ضمنية لرياض الأطفال في الإحصاءات عند تحليلها للوضع الراهن.

ولم تكن مرحلة رياض الأطفال ضمن القضايا الأساسية قبل الخطة الخامسة، والتي اشتركت معها الخطة السادسة والسابعة في التأكيد على ضرورة التوسع في برامج رياض الأطفال من القطاع الحكومي والخاص بينما انفردت الخطة السابعة ضرورة تكثيف برامج توعية المواطنين بأهمية هذه المرحلة لأطفالهم، كما شهدت الخطة السابعة اعتماد مرحلة رياض الأطفال كمرحلة مستقلة بمبانيها وفصولها عن مراحل التعليم الأخرى.

لقد بات واضحاً تضاعف الاهتمام في الخطتين الأخيرتين (الثامنة والتاسعة) في الكم والكيف يتزامن ذلك مع تزايد الضغوط والمراجعات الدورية التي نتجت عن المعاهدات الدولية والإقليمية والعربية المهتمة بحقوق الطفل، والتي التزمت بها معظم الدول. كما رأينا التركيز في الخطتين على أن تكون الأهداف أكثر تحديداً كرفع معدلات الالتحاق واعتباره من أهم التحديات وتحديد استيعاب ما نسبته (20 %) من الفئة العمرية (4 – 6) سنوات في مرحلة رياض الأطفال كأحد أهم أهداف الخطة الثامنة. كما كان هناك اقتراح للإجراءات العملية لتحقيقه عن طريق توفير المدارس، وتكثيف التوعية، والتنسيق في ذلك مع وزارة الشئون الاجتماعية.

أما الخطة التاسعة فقد تناولت المرحلة بشيء من التفصيل، حيث بدأ فيها الحديث عن وضع خطة وبرنامج زمني يعتمد في خطة التنمية للدولة والحاجة إلى تنفيذ برنامج رائد لتوفير فرص إضافية لالتحاق الأطفال برياض الأطفال حددت متطلباته بشيء من الشمول؛ إذ أكدت على ضرورة توفير الميزانيات اللازمة والمناهج التربوية والكوادر المدربة، كما أكدت على الشراكة الفاعلة بين الدولة لقطاع الخاص والجمعيات الخيرية في تحقيق هذا التوسع.

والملفت للأمر أن خطة التنمية التاسعة حددت هدفها في التوسع في رياض الأطفال ليضمن استيعاب (16 %) من العمر المماثل في رياض الأطفال قبل نهاية سنوات الخطة في حين كان هدف الخطة التي سبقتها (الثامنة) استيعاب ما نسبته (20 %) من الفئة العمرية (4 – 6) سنوات، وهو ما يعبر عن مشكلة حقيقية تستحق الاهتمام؛ إذ إن هذا التراجع يأتي في وقت نحتاج فيه للسير قدماً إلى الأمام، ورفع سقف الطموحات، مما يتطلب دراسة متعمقة لمعرفة أسباب ذلك التراجع وظروفه.

الدراسات السابقة:

لم تحظ مرحلة رياض الأطفال بما تستحق من الاهتمام في الدراسات والبحوث؛ إذ ظلت الجهود متواضعة خاصة على المستوى الإقليمي والمحلي. وفي الجزء التالي من الدراسة نستعرض بعضاً من الدراسات التي اهتمت برياض الأطفال وفقاً لتسلسلها الزمني:

هدفت دراسة (السيد، 1409هـ) إلى تحديد المشكلات التي تواجه رياض الأطفال الحكومية التابعة للرئاسة العامة لتعليم البنات بمدينة الرياض، وطرح المقترحات المناسبة لعلاج هذه المشكلات. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام استبانة للمعلمات وأخرى للمديرات، حيث توصلت إلى أن (92 %) لا يحملن شهادة تربوية جامعية، كما يوجد قصور واضح كماً وكيفاً في الخامات والمواد التعليمية والوسائل التعليمية الضرورية لتعليم رياض الأطفال. وأثبتت الدراسة عدم كفاية المخصصات المالية بالروضة، ونوع الكتب المستخدمة، كما أظهرت عدم تعاون أولياء الأمور أو تفهمهم لمهمة الروضة. وأوصت الدراسة أن يكون التوسع المستقبلي لرياض الأطفال بناء على خطة شاملة، كما دعت إلى فصل مؤسسات رياض الأطفال عن المدارس فيما يتعلق بالجوانب المالية والإدارية والمكانية، بهدف توفير الدعم الكافي، وتحقيق البيئة التنظيمية النموذجية، وزيادة عدد المعلمات المؤهلات، وتأمين جميع الوسائل اللازمة لتعليم الأطفال.

أما دراسة (حماد، 1422هـ) فقد هدفت إلى التعرف على اتجاهات أعضاء هيئة التدريس في الكليات التربوية في المملكة العربية السعودية إزاء المنطلقات التربوية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية الكامنة خلف إلحاق رياض الأطفال بالسلم التعليمي العام.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، حيث استخدمت استبانة لأعضاء هيئة التدريس في الكليات التربوية توصلت من خلالها إلى أن اتجاهات أعضاء هيئة التدريس من الحاصلين أو الحاصلات على ماجستير أو دكتوراه تربوي أو غير تربوي، متشابهة نحو إلحاق مرحلة رياض الأطفال ضمن السلم التعليمي العام في السعودية. كما أن المنطلقات التربوية لإلحاق رياض الأطفال بالسلم التعليمي العام تحتل المركز الأول في الأهمية بالنسبة للمنطلقات الأخرى.

وفي دراسة تحليلية لسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية أكدت المنقاش (1427هـ) أن السياسات التعليمية في الدول المتقدمة تؤكد أهمية تعليم ما قبل المدرسة والاعتناء بالأطفال صغار السن من أجل تنمية شخصياتهم، حيث تصل نسبة الالتحاق في مرحلة رياض الأطفال في كثير من الدول المتقدمة مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية إلى 100 %.

وكشفت نتائج الدراسة إلى أنه وعلى رغم أن وثيقة سياسة التعليم في المملكة اهتمت بتعليم ما قبل المدرسة، ووضعت تسعة أهداف لهذه المرحلة، تتناسب مع متطلبات الطفولة، وتهتم بتنمية شخصية الطفل من جميع جوانبها، فإنها تظل غير كافية. واقترحت الدراسة النظر إلى مرحلة رياض الأطفال على أنها جزء من نظام التعليم العام فهي مرحلة تربوية هادفة لها فلسفتها التربوية وبرامجها التي لا تقل أهمية عن مراحل التعليم الأخرى. وأشارت الدراسة إلى افتقار الوثيقة إلى وجود بند يحث على زيادة الوعي الاجتماعي